



هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة الحادية عشرة
روما، 4-8 أبريل/نيسان 2016
الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات حتى عام 2020
البند 1-2 من جدول الأعمال
من إعداد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

1- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية الدولية)، التي أنشئت في عام 1952، هي اتفاق دولي للصحة النباتية يلتزم به 182 طرفاً متعاقداً. وهي تهدف إلى حماية النباتات المزروعة والبرية من خلال منع إدخال الآفات والحيلولة دون انتشارها. وتُدعى كل من الاتفاقية الدولية وهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان معاً "الأخوات الثلاث". وتقرّ منظمة التجارة الدولية بأن المنظمات الثلاث هي الهيئات الوحيدة المؤهلة لوضع معايير تدابير الصحة والصحة النباتية، وأن الاتفاقية الدولية هي وحدها المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. والمهمة الرئيسية للاتفاقية هي حماية المزارعين من الآفات المدمرة اقتصادياً ومن تفشي الأمراض، وحماية البيئة من فقدان تنوع الأنواع، وحماية النظم الإيكولوجية من فقدان قدرتها على البقاء والقيام بوظيفتها نتيجة غزوات الآفات، وحماية الصناعات والمستهلكين من تكاليف مكافحة الآفات أو القضاء عليها.

أولاً- التطور التاريخي

2- يمكن تقسيم التطور التاريخي للاتفاقية الدولية بشكل تقريبي إلى أربعة مراحل:

مرحلة التطور الأولى (1881-1951): بدأت هذه المرحلة بالاتفاق الذي أبرمه إثنا عشر بلداً لاتخاذ تدابير تنظيمية لكروم العنب في إطار اتفاقية بيرن لمكافحة حشرة فيلوكسيرا في عام 1881، وانتهت بالاتفاقية الدولية الأولى التي اعتمدت في الدورة السادسة لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 1951.

مرحلة التطور الثانية (1952-1979): بدأت هذه المرحلة بإنفاذ أول اتفاقية دولية لوقاية النباتات في عام 1952، وانتهت بالتعديلات النهائية للاتفاقية الدولية التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة في عام 1979، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 1991.

مرحلة التطور الثالثة (1980-1997): تميزت هذه المرحلة بالموقع البارز للاتفاقية الدولية في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية في عام 1986، وإنشاء أمانة الاتفاقية الدولية في عام 1992، وإنشاء لجنة الخبراء المعنية بتدابير الصحة النباتية في عام 1993، والمصادقة على النص الجديدة المنقح للاتفاقية الدولية في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 1997 والذي دخل حيز النفاذ في عام 2005.

مرحلة التطور الرابعة (1998 - حتى الوقت الحاضر): تتميز هذه المرحلة بعدة أحداث مفصلية بارزة، كالتطور المطرد للمعايير الأساسية للاتفاقية الدولية، وإنشاء أجهزة فرعية رئيسية، بما في ذلك جماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية في عام 1999، ولجنة المعايير في عام 2001، وفرق فنية دائمة مختلفة، والجهاز الفرعي لتسوية النزاعات في عام 2003، والدورة الأولى لهيئة تدابير الصحة النباتية في عام 2006، ولجنة تنمية القدرات في عام 2012.

ثانياً - الإنجازات الرئيسية

3- منذ إنشاء الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات رسمياً في عام 1952، وخاصة بعد إنشاء الأمانة العامة في عام 1992، حققت الاتفاقية الدولية عدداً من الإنجازات العظيمة في الجوانب الخمسة التالية:

الحكومة والاستراتيجيات: أنشئ نظام كامل نوعاً ما للأجهزة الرئاسية للاتفاقية، بما في ذلك هيئة تدابير الصحة النباتية، ومكتب هيئة تدابير الصحة النباتية، ومجموعة التخطيط الاستراتيجي، ولجنة المعايير، ولجنة تنمية القدرات، والجهاز الفرعي لتسوية النزاعات، كما جرى توحيد الآليات التشغيلية ذات الصلة بالأجهزة الرئاسية للاتفاقية الدولية ودمجها في دليل إجراءات الاتفاقية الدولية لعام 2011.

وضع المعايير: أنشئ حتى الآن 36 معياراً دولياً لتدابير الصحة النباتية، كما اعتمدت 19 معالجة للصحة النباتية و9 بروتوكولات تشخيص على التوالي. ووُضع واعتمد نظام جديد لإبداء التعليقات عبر الإنترنت، ما استحدث فرصاً جديدة لتعزيز مشاركة المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات في عملية وضع المعايير.

تيسير التنفيذ: جرى تطوير أداة لتقييم القدرات في مجال الصحة النباتية واستخدامها الفعال لتقييم خدمات وقاية النباتات ودعم احتياجات التدريب وتنمية قدرات المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، واستكمال المشروع العالمي 350 لمرق وضع المعايير وتنمية التجارة، ما أدى إلى تطوير موارد تقنية عديدة وإتاحتها للأطراف المتعاقدة؛ كما نظم مشروع نظام الاستعراض ودعم التنفيذ ست حلقات عمل إقليمية عن المراقبة؛ وجرى تحويل محور تركيز تسوية النزاعات ليتجه إلى اجتناب النزاعات.

الاتصال والشراكة: يجري شهرياً إصدار نشرة عن الالتزامات المتعلقة برفع التقارير الوطنية؛ ويجري باستمرار تحسين مواقع الاتفاقية الدولية على الإنترنت وكذلك أدوات الاتصال ذات الصلة؛ ولا يزال يجري القيام بمجموعة متنوعة من الأنشطة لإصدار أخبار على الموقع ونشر كتيبات وتنظيم حلقات دراسية تتعلق بالاتفاقية الدولية؛ وأنشئت شراكات وثيقة مع المفوضية الأوروبية واتفاقية الصحة والصحة النباتية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ومرفق وضع المعايير وتنمية التجارة في منظمة التجارة العالمية وفريق الاتصال المعني باتفاقيات التنوع البيولوجي؛ وتتلقى الاتفاقية الدولية ما يزيد عن 45 في المائة من مواردها المالية من أموال من خارج الميزانية.

تكنولوجيات وأدوات جديد: جرى تحديد وتطبيق عدد من التكنولوجيات والأدوات الجديدة للرصد والمراقبة (أي تكنولوجيات المعلومات ونظام المعلومات الجغرافية ونماذج للمحاكاة وفيرومونات الجنس والمصايد الضوئية)، وللتشخيصات وتقييم المخاطر (أي التكنولوجيات الأحيائية الحديثة والكيمياء الحيوية)، ولتيسير التجارة (أي الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية (e-Phyto)).

ثالثاً - تحديات كبيرة

4- مع تزايد العولمة والتجارة الحرة، تواجه الاتفاقية الدولية تحديات تطوير كبيرة في المجالات الخمسة التالية.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى البناء على الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، كما ترمي إلى إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهناك 17 هدفاً للتحقيق بحلول عام 2030 و169 غاية مرتبطة بها. ولا نزاع في أن أعمال الاتفاقية الدولية ترتبط بستة أهداف من أهداف التنمية المستدامة وهي: 2 و8 و12 و13 و15 و17.

الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة: لتلبية المتطلبات التي تطرحها الجهات العالمية في مجال التنمية الزراعية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، حددت المنظمة الأولويات الرئيسية التي تستطيع التدخل فيها على أفضل وجه. وقد جرى استعراض شامل للمزايا النسبية للمنظمة، ما يسر وضع أهداف استراتيجية تمثل مجالات العمل الرئيسية التي ستركز الفاو جهودها عليها سعياً منها إلى تحقيق رؤيتها وأهدافها العالمية. وهناك خمسة أهداف استراتيجية للمنظمة، وتساهم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مباشرة في الهدف الاستراتيجي 2 "جعل الزراعة والحراثة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة" (20 في المائة) وفي الهدف الاستراتيجي 4 "تمكين نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة" (80 في المائة).

الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (2012-2019): هناك أربعة أهداف استراتيجية للاتفاقية الدولية (2012-2019) تشمل تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي العالمي، وتيسير التنمية التجارية، وحماية البيئة وزيادة قدرات الصحة النباتية لتحقيق الأهداف الثلاثة السابقة. ويرتبط ذلك بتحقيق المبادرات العالمية، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة ومنظمتها للأغذية والزراعة، وتساعد على ذلك.

المطالب المتزايدة من الأطراف المتعاقدة: هناك طلب متزايد من الأطراف المتعاقدة للتصدي لتهديدات الآفات النباتية ومكافحتها وفي آن معاً مواءمة متطلبات الاستيراد المتعلقة بالصحة النباتية. وتطلب الأطراف المتعاقدة المزيد من إدراج قضايا الاتفاقية الدولية في الأولويات العالمية والوطنية والمزيد من معايير تدابير الصحة النباتية لتيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد التنفيذ الفعال للاتفاقية الدولية وأهدافها المتمثلة في منع انتشار الآفات العالمية إلى حد كبير على قدرة كافة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على القيام بالمراقبة والتفتيش والوظائف الأخرى الأساسية لوقاية النباتات وعلى القيام بوظائف إصدار الشهادات.

تنفيذ التغييرات الموصى بها من تقييم التحسين الأخير: أثناء الدورة التاسعة للهيئة في عام 2014، وافقت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية على الشروع في إجراء تقييم لأمانة الاتفاقية الدولية. وكانت الرسالة الرئيسية من التقييم تبسيط أمانة الاتفاقية الدولية وبنى ووظائف الهيئة، سعياً إلى تحسين الكفاءات التنظيمية والفعالية التنظيمية.

رابعاً- الطريق نحو عام 2020

5- جرت مناقشة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية الدولية نحو عام 2020 بصورة مكثفة في اجتماع مجموعة التخطيط الاستراتيجي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015. وأتفق على استراتيجية رئيسية تتضمن هدفاً عاماً واحداً وثلاثة إجراءات رئيسية وخمسة مواضيع أساسية:

هدف عام واحد: الهدف العام للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات نحو عام 2020 هو زيادة القدرة الكلية للأطراف المتعاقدة ولأمانة الاتفاقية على تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

إجراءات رئيسية ثلاثة: هناك 3 إجراءات رئيسية للاتفاقية الدولية نحو عام 2020، وهي وضع المعايير، وتيسير التنفيذ، والاتصال والشراكة.

خمسة مواضيع أساسية: حددت مواضيع للاتفاقية الدولية نحو عام 2020، بحيث حدد موضوع واحد لكل عام. فمثلاً لعام 2016، حدد موضوع "الصحة النباتية والأمن الغذائي"، ولعام 2017 "الصحة النباتية وتيسير التجارة"، ولعام 2018 "الصحة النباتية وحماية البيئة"، ولعام 2019 "الصحة النباتية وتنمية القدرات"، ولعام 2020 "السنة الدولية للصحة النباتية". وتتركز هذه المواضيع على عمليات الإبلاغ بشأن أهمية الاتفاقية الدولية في التعزيز الشامل للأمن الغذائي والتجارة وحماية البيئة والقدرات في مجال وقاية النباتات.

خامساً- ما بعد عام 2020

6- تم الشروع في التخطيط للأطر الاستراتيجية للفترة 2020-2030، التي ستبني على السنة الدولية للصحة النباتية وتدفع بالاتفاقية الدولية والأطراف المتعاقدة إلى مسار ذي نفوذ وتأثير أكبر للحيلولة دون انتشار الآفات النباتية في العالم. وسيتعلق محور التركيز الإضافي والمحدد في الإطار الاستراتيجي المقبل ب 6 من أهداف التنمية المستدامة، ذلك أن حماية صحة النباتات تتطلب، من بين أمور أخرى، الاهتمام بالمسائل المتعلقة باستدامة الزراعة، وبالعمالة الكاملة والمنتجة، وتأثيرات تغير المناخ على البيئة، وحماية التنوع البيولوجي، وتيسير التجارة الآمنة. ويتعين على الاتفاقية الدولية السعي إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع معايير لتيسير التجارة، وحماية الزراعة والبيئة، فضلاً عن تنمية قدرات الأطراف المتعاقدة لتنفيذ تلك المعايير. والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف وستقوم بالتخطيط الاستراتيجي للاتفاقية الدولية نحو عام 2030.